جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

الآثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية

بحث مقدم للنشر بمجلة كلية الحقوق- جامعة المنصورة

مستخلص من الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق بعنوان

(الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على التنمية الاقتصادية..دراسة تحليلية)

تحت إشراف

أ.د/ إبراهيم عبدالله عبدالرؤوف

إعداد الباحثة

صالحة سليمان محمد الدليمي

العام الدراسي

2025

مقدمة

يُعرف "الاقتصاد غير الرسمي" بأنه: {مجموعةً أو سلسلة من الأنشطة غير القانونية, التي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي, ويقوم بها أفراد أو جماعات محترفة, بهدف تحقيق أرباحٍ سريعة, والتهرب من الضرائب, والمراقبة الحكومية}[1]. ووفقًا لرؤية "صندوق البنك الدولي والبنك الدولي" فإن الاقتصاد غير الرسمي يتمثل في: {تبادل للسلع والخدمات التي لا تُسجل في الحسابات الرسمية}, حيث ينجو "الاقتصاد غير الرسمي" في كثيرٍ من الأحيان من الضرائب, وغالبًا ما تُمارس أنشطته في "السوق السوداء"[2] .

وبذلك؛ فإنه يُعدّ "الاقتصاد غير الرسمي" من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي أثارت اهتمام الباحثين وصُنّاع السياسات على حدٍ سواء، لما له من آثارٍ متباينة على مسار "التنمية الاقتصادية".

ومع تزايد معدلات الفقر والبطالة (خصوصًا في الدول النامية)؛ برز هذا القطاع كبديلٍ حيوي وواقعي لفئاتٍ واسعة من السكان, الذين عجزوا عن الاندماج في "الاقتصاد الرسمي", بسبب التعقيدات القانونية، أو ضعف المهارات، أو ندرة الفرص.

هذا؛ ونشير إلى أنه يحمل "الاقتصاد غير الرسمي" جانبًا إيجابيًا من الناحية التنموية, يتمثل في دوره كصمام أمان اجتماعي، حيث يسهم في تقليل معدلات البطالة، وخلق فرص دخل للفئات المهمشة، وتوفير سلع وخدمات بأسعارٍ مناسبة في المناطق الفقيرة. كما أن مرونته تجعله أكثر قدرةً على التكيّف مع الأزمات الاقتصادية, مقارنة بالقطاع الرسمي[3].

---

[1] د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٥١.

[2] د. أحمد عبد الفتاح، الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، ٢٠١٧، ص١١٠.

[3] د. عبد العزيز المسلاتي، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، دار الصحوة، ليبيا، ٢٠٢٢, ص ٤٥ وما بعدها.

غير أن هذه الإيجابيات لا تحجب الجانب السلبي لهذا القطاع، فهو يشكل عبئًا كبيرًا على الدولة, من حيث انخفاض الإيرادات الضريبية، وغياب الإحصاءات الدقيقة, التي تؤثر في فاعلية التخطيط والسياسات العامة.

علاوة على أنه؛ يُضعف "الاقتصاد غير الرسمي" من الإنتاجية الوطنية، ويعزز ظروف العمل غير اللائقة، ويكرّس مظاهر عدم المساواة الاجتماعية، مما يقف عائقًا أمام تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

لذا يعتبر التوازن بين "الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي"، و "العمل على تقنينه ودمجه في الاقتصاد المنظّم"، من التحديات الكبرى التي تواجه الدول الساعية للنهوض باقتصاداتها, وتحقيق أهداف "التنمية الاقتصادية المستدامة"[٤].

إشكالية البحث .

أصبح "القطاع غير الرسمي" موضوع تحقيق شائع بشكلٍ متزايد, ليس فقط في الاقتصاد, ولكن أيضاً في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا, والتخطيط الحضري, مع التحول باتجاه ما يُسمى ب "أنماط الإنتاج" في البلدان النامية والمتقدمة, بما يشكل "التنمية الاقتصادية" المرجوة. ولهذا تدور إشكالية دراستنا حول التساؤلات الآتية:-

١- ماهية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؟
٢- ما هي آثار الاقتصاد غير الرسمي على قطاعات التنمية الاقتصادية؟
٣- ما هي نتيجة المقارنة بين إيجابيات وسلبيات الاقتصاد غير الرسمي على كافة الأصعدة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)؟
٤- مدى مزايا وعيوب الاقتصاد غير الرسمي على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي؟

---

[٤] **د. عبد الله محمد، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، التوجهات المستقبلية ، دار النشر الجامعية ، ليبيا ، ٢٠٢١, ص ٣٤ وما بعدها.**

أهمية البحث .

تكمُن أهمية البحث في الآتي:-

١ــ أن "الاقتصاد غير الرسمي" أصبح من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام الدولي؛ خاصةً مع ما يفرضه التوجه نحو "التنمية الاقتصادية".

٢ــ هناك تأثير للاقتصاد غير الرسمي على التخطيط لتنميةٍ مستدامة, وهو ما يبدو من خلال تحليل لمختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية, والاجتماعية والبيئية.

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى ما يلي:-

١ــ معرفة ماهية ظاهرة "الاقتصاد غير الرسمي".

٢ــ بيان مدى أهمية الاقتصاد غير الرسمي, من خلال معرفة مزاياه وعيوبه على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

افتراضات البحث .

يفترض البحث أن :-

١ــ للاقتصاد غير الرسمي تأثيراتٍ متعددة على كافة قطاعات "التنمية الاقتصادية", سواء بشكلٍ إيجابي أم سلبي, فهو قد يسهم في توفير فرص العمل, وبالتالي الحد من (البطالة, وتقليل معدلات الفقر), ولكنه قد يواجه تحدياتٍ, مثل (غياب الأمان الوظيفي, وعدم الاستقرار).

٢ــ رغم دور "الاقتصاد غير الرسمي" في التنمية الاقتصادية؛ إلا أن غياب التنظيمات القانونية يعوق الكثير من الفرص التنموية, ويمكن أن يتسبب "الاقتصاد

غير الرسمي" في تحدياتٍ تعوق مجالات (التحصيل الضريبي, والتنظيم الصناعي, والسياسات النقدية).

منهج البحث .

يعتمد البحث على اتباع "المنهج الوصفي التحليلى", وذلك من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع, من حيث مدى أهمية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي, والتي تتضح من خلال عرض مزاياها وعيوبها بكافة القطاعات التنموية, والمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

خطة البحث.

تدور خطة البحث حول مبحثين يتطرقا إلى عرض الآثار المرتبة على نمو "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي", وذلك في صورتيها (الإيجابية والسلبية), وكل مبحثٍ منهما قد تعرّض إلى بيان أنواع تلك الآثار في عدة مطالب, من حيث(الآثار الاقتصادية – الآثار الاجتماعية – الآثر السياسية), ويتضح ذلك كما يلي:-

المبحث الأول : الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني : الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث: الآثار السياسية السلبية للاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الأول

الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية

ترى "مفوضية الاتحاد الأفريقي" أن "الاقتصاد غير الرسمي" يتجسد في كونه: {قطاع يشمل الأنشطة التي لا تُسجل عادةً, وتتميز بمستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والعائدات}. ولهذا فإن هذه المنشآت تواجه صعوباتٍ في الوصول إلى الأسواق, والتسهيلات الائتمانية, بالإضافة إلى قلة فرص التدريب الرسمي, والخدمات العامة المتاحة لها[٥].

ورغم النظرة السلبية السائدة تجاه "الاقتصاد غير الرسمي"؛ إلا أنه لا يمكن إنكار دوره الإيجابي في دعم العديد من الاقتصادات، خاصةً في الدول النامية التي تعاني من ارتفاعٍ في معدلات البطالة, وضعف الهياكل الاقتصادية الرسمية.

فقد أثبت هذا القطاع قدرته على امتصاص نسبةٍ كبيرة من القوى العاملة, التي لم تتمكن من الاندماج في سوق العمل الرسمي (سواء بسبب انخفاض مؤهلاتها, أم لغياب الفرص الكافية في القطاع المنظّم).

ولذا؛ يُسهم الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق نوعٍ من الاستقرار الاجتماعي، من خلال تمكين الأفراد من الحصول على دخلٍ, وإن كان محدوداً، وبالتالي تقليص معدلات الفقر والبطالة. كما يُعتبر هذا القطاع مصدراً مهمًا للابتكار والإبداع، نظراً لطبيعته المرنة, وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية المفاجئة، ما يجعله أكثر مقاومةً للأزمات, مقارنةً بالقطاع الرسمي.

إضافة إلى ذلك؛ يساهم "الاقتصاد غير الرسمي" في تنشيط الطلب المحلي، وتوفير منتجات وخدمات بأسعارٍ منخفضة, تلائم القدرة الشرائية للشرائح ذات الدخل

---

[٥] د. جمال طه، الاقتصاد غير الرسمي، التحديات والفرص في الاقتصاديات النامية، دار الفجر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦، ص٨٥.

المحدود، وهو ما يعزز من الحركة الاقتصادية على المستوى الشعبي، ويساهم بشكلٍ غير مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، ولو بشكلٍ غير ممنهجٍ[٦].

ورغم ذلك؛ فإن فهم الجوانب الإيجابية لهذا الاقتصاد لا يعني التغاضي عن مخاطره، بل يشكّل مدخلًا مهمًا لصياغة سياسات تنموية متوازنة، تستثمر في نقاط القوة, وتعمل على تقنين هذا القطاع, ودمجه تدريجيًا في الاقتصاد الرسمي، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة, ويعزز العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم؛ نجد أن للاقتصاد غير الرسمي إيجابياتٍ اقتصادية واجتماعية, نذكرها كما يلي من خلال المطلبين الآتيين:-

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي.

[٦] **د. محمد الجمل، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على استراتيجيات التنمية في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، القاهرة ، ٢٠٢٣, ص ٨٧ وما بعدها.**

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي

يتضح مما سبق؛ أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك:{الجزء من الناتج القومي الإجمالي, والذي ينبغي أن يُحتسب ضمنه, ولكنه لم يندرج لأسبابٍ مختلفة}. ووفقًا لهذا الأمر؛ يتجلىّ لنا أن "الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي"؛ يتمثل في مجموعةٍ من الأنشطة المشروعة, ولكنها لا تحمل ترخيصاً, مثل الإنتاج غير المُعلن في قطاعات اقتصادية متنوعة (كالصناعة والزراعة, والبناء والتشييد, والنقل والمواصلات)[٧].

إلا أن للاقتصاد غير الرسمي العديد من الإيجابيات الاقتصادية, والتي تؤثر بشكلٍ مباشر على "التنمية الاقتصادية" بالمجتمع, ونذكر منها ما يلي:-

١ــ توفير فرص العمل وتقليل البطالة .

ــ يُعد "الاقتصاد غير الرسمي" مصدراً رئيساً لتوفير فرص العمل, خاصة في الدول النامية (كما في ليبيا), ويُقدر أن حوالي ٦٠ % من السكان يعملون في هذا القطاع, مما يسهم في تقليل معدلات البطالة, وتوفير دخل للعديد من الأسر, وخاصةً في المناطق الريفية, والحضرية الفقيرة.

٢ــ تعزيز مرونة الاقتصاد ومقاومة الأزمات والكوارث .

يُظهر "الاقتصاد غير الرسمي" مرونةً عالية في مواجهة الأزمات الاقتصادية, حيث يتمكّن من التكيف بسرعةٍ مع التغيرات الاقتصادية المفاجئة, مما يساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني, وذلك خلال الفترات الصعبة[٨] .

---

[7] **Abdulie Salah , Re-riding the narrative the informal economy in the context economy development in sud – Saharaa Africa ,Coventry Business School. University Coventry ,UK .2015, P 124 etc.**

[٨] **للمزيد راجع؛ د. أحمد فاضل, الانعكاسات التنموية للكوارث الطبيعية, رسالة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠٢٤.**

فقد تأثرت الأنشطة الاقتصادية بما حدث جراء أزمة كوفيد ١٩, فقد خسرت المطاعم والفنادق والمقاهي على مستوى العالم, ما يبلغ نحو ٢٢٥ مليار دولار عالمياً[٩]. وقد خسر قطاع الطيران حوالي ٣١٤ مليار دولار على مستوى العالم, كذلك خسر القطاع الرياضي حوالي ٦٠٠ مليار دولار على مستوى العالم, نتيجة لتوقف حركة النقل[١٠].

٣ـ دعم الابتكار وريادة الأعمال .

يعتبر "الاقتصاد غير الرسمي" بيئةً خصبة للابتكار, حيث يتيح للأفراد إمكانية بدء مشاريع صغيرة بأقل التكاليف, وبدون تعقيدات بيروقراطية, مما يشجع على ريادة الأعمال, ويساهم في تنمية المهارات الفردية[١١].

٤ـ توفير سلع وخدمات بأسعارٍ مناسبة .

يُسهم "الاقتصاد غير الرسمي" في توفير سلع وخدمات بأسعارٍ منخفضة, مما يساعد في تلبية احتياجات الفئات ذات الدخل المحدود, ويعزز من القوة الشرائية للمواطنين.

٥. تنشيط الأسواق المحلية وزيادة الإنتاج .

يُسهم "الاقتصاد غير الرسمي" في تحفيز الطلب المحلي, من خلال توفير منتجات بأسعارٍ مناسبة لشرائح واسعة من السكان, لاسيما الفئات محدودة الدخل, كما يدفع هذا النشاط الإنتاجي نحو الاستفادة القصوى من الموارد المحلية, ما يعزز من معدلات

---

[9] **Warwick Mckibbin and Roshen Fernando, The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19, Seven Scenarios, 2 March 2020, p 14.**

[١٠] **د. صلاح رزق عبد الغفار يونس, التحديات الاقتصادية لتداعيات مشكلات الحقوق الإنسانية لأزمة جائحة كوفيد – 19, بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس بكلية الحقوق, جامعة المنصورة, بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للأوبئة), ٢٦ ديسمبر ٢٠٢١, ص ٩.**

[١] **د. أيمن محمد عبد الفتاح أبو زيد، الآثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٨ ، ص١٣.**

الإنتاج, ويؤدي في النهاية إلى تحسين مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل .

٦ــ رفع معدلات الإدماج المالي التدريجي .

رغم أن "الاقتصاد غير الرسمي" يعمل خارج المنظومة المصرفية؛ إلا أن تزايد أنشطته أدى إلى ظهور خدماتٍ ماليةٍ غير تقليدية, كالجمعيات والإدخار التعاوني, والتي تمثل خطوات نحو تحقيق الإدماج المالي, وتمهد لإدخال هذه الأنشطة ضمن الاقتصاد الرسمي[١٢].

٧ــ تحفيز الصناعات التكميلية .

يساهم "الاقتصاد غير الرسمي" في تحفيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ عبر تقديم خدماتٍ أو منتجاتٍ تكميلية, تدعم قطاعات صناعية أكبر, مثل (خدمات النقل غير الرسمي, وتوفير مستلزمات إنتاج محلية رخيصة). وهذا التكامل يسهم في بناء سلاسل إنتاج مرنة وفعّالة .

٨. دعم الاقتصاد الأخضر والمشروعات البيئية .

تعتمد العديد من أنشطة "الاقتصاد غير الرسمي" على إعادة التدوير, وصيانة الأدوات المستعملة, والعمل في الزراعة العضوية الصغيرة. فهذه الأنشطة تسهم في تقليل التلوث, وتشجع على أنماط استهلاك مستدامة, وتسهم في أهداف التنمية البيئية.

٩. التفاعل المباشر مع احتياجات السوق .

نظراً لقرب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من المستهلكين؛ فإنه يتمتع "الاقتصاد غير الرسمي" بقدرةٍ كبيرة على التكيف مع أذواق وتفضيلات السوق المحلي, وذلك

[١٢] **د. محمد إبراهيم طه، الاقتصاد الخفي في مصر، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٢٣.**

بشكلٍ أسرع من الشركات الرسمية, مما يتيح الاستجابة السريعة للطلب, وتقديم خدمات أو منتجات ملائمة [١٣].

١٠. إسهام غير مباشر في الإيرادات العامة .

رغم أن "الاقتصاد غير الرسمي" لا يدفع ضرائب مباشرة؛ إلا أنه ينشط القطاعات الرسمية المرتبطة به, مثل (تجارة الجملة أو النقل أو شراء المواد الخام), وبالتالي يسهم بطريقةٍ غير مباشرة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي العام, وما ينعكس إيجاباً على الحصيلة الضريبية العامة[١٤].

[١٣] د. رمزي محمود، مافيات اقتصاد الظل وبنوك أوف شور، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠١٩ ، ص٢٦.

[١] د. هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، العبيكان للنشر، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص٩١.

المطلب الثاني

الآثار الاجتماعية الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي

للاقتصاد غير الرسمي العديد من الإيجابيات الاجتماعية, والتي تؤثر بشكلٍ مباشر على "التنمية الاقتصادية" بالمجتمع, ونذكر منها ما يلي:-

١. احتضان الفئات المهمشة والشباب والنساء .

يمتاز "الاقتصاد غير الرسمي" بقدرته على دمج الفئات الاجتماعية التي تواجه تحدياتٍ في الدخول إلى السوق العمل النظامي, مثل النساء والشباب, وذوي الإعاقة. وغالباً ما يمثل هذا القطاع الفرصة الوحيدة أمامهم, لتحقيق الاستقلال المالي, مما يعزّز من تمكينهم الاجتماعي والاقتصادي .

٢ــ تعزيز التنمية المحلية والمجتمعية .

تنتشر أنشطة "الاقتصاد غير الرسمي" غالباً في المناطق النائية أو العشوائية, ما يجعله رافداً من روافد التنمية المحلية, حيث يوفر هذا القطاع فرص عمل محلية, ويقدم خدماتٍ ومنتجات تلائم احتياجات المجتمع, وهو ما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة, دون الحاجة إلى تدخلات حكومية مكلفة [١٥].

٣ــ بناء رأس المال الاجتماعي .

من خلال علاقات الثقة والتعاون بين الأفراد داخل "الاقتصاد غير الرسمي"؛ ينشأ نوع من رأس المال الاجتماعي, القائم على التبادل والتضامن المجتمعي. ولعل هذه الروابط تعزز من استقرار الأسواق غير الرسمية, وتسهم في تشكيل شبكات دعم مجتمعية, تساعد في تلبية الاحتياجات اليومية[١٦].

---

[١] **د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص٦٠.**

[١٦] **د. محمد المجدوب، تبييض الأموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات ، بدون دار للنشر، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٧٢.**

٤ــ تقليل التفاوت المكاني في التنمية .

يساهم "الاقتصاد غير الرسمي" في تقليل التفاوت بين المدن الكبرى والمناطق الريفية أو المهمشة, إذ تُعد هذه المناطق بيئةً مناسبة لنمو الأنشطة الاقتصادية, وذلك بشكلٍ أكثر عدالة على مستوى الدولة .

٥. الحد من الهجرة غير الشرعية .

من خلال توفير فرص عمل محلية, وبدائل اقتصادية للفئات التي تعاني من بطالة أو التهميش؛ يحد "الاقتصاد غير الرسمي" من ظاهرة "الهجرة غير الشرعية", والتي ترهق كاهل الدول, وتسبب مشكلات اجتماعية واقتصادية, حيث يُعد هذا القطاع بديلًا واقعيًا أمام الفئات التي تفقد الأمل في الهجرة النظامية[١٧].

وقد بلغ نسبة المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا في شهر مايو ٢٠٢٥م؛ نحو ٣٠٩٩ مهاجراً من جنسيات مختلفة, وتم ترحيلهم إلى بلدانهم[١٨].

٦ــ تسريع عملية التمدن الاقتصادي .

يُسهم "الاقتصاد غير الرسمي" في نمو المدن والمراكز الحضرية, لاسيما في الدول النامية, وذلك عبر خلق أنشطة اقتصادية متنوعة, تواكب التحول السكاني, مما يسرع من عملية التمدن الاقتصادي, والتنمية الحضرية .

٧ــ تخفيف فجوة المهارات التعليمية .

بما أن "الاقتصاد غير الرسمي" لا يشترط مؤهلاتٍ أكاديمية عالية؛ فإنه يتيح الفرصة للفئات التي لم تُكمل تعليمها؛ لاكتساب مهاراتٍ مهنية, وذلك عبر العمل

---

[١٧] د. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣ ، ص٨٤.

[١٨] تقرير جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بليبيا, إحصائيات شهر مايو ٢٠٢٥م.

المباشر. فهذه المهارات تسهم لاحقًا في تطوير الكفاءات العملية, وتشكل ركيزةً مهنية مستقبلية[١٩].

٨ــ دعم الاقتصاد المنزلي وتمكين الأسر .

هناك العديد من أنشطة "الاقتصاد غير الرسمي" تتم في المنازل أو الأحياء السكنية, مثل إعداد الطعام والحياكة, والدروس الخصوصية, ما يعزّز من دخل الأسرة, ويساعد في تحقيق التوازن بين العمل والحياة المنزلية .

٩ــ تطوير ثقافة المبادرة الذاتية .

يساهم "الاقتصاد غير الرسمي" في تنمية ثقافة الاعتماد على الذات, حيث يبادر الأفراد إلى خلق فرص عملٍ بديلة, دون انتظار الدعم الحكومي. وهذه الثقافة تعزز من روح المسئولية الشخصية, وتدفع الأفراد نحو الإنتاجية .

١٠ ــ توفير السلع منخفضة التكلفة للفقراء .

غالبًا ما تنتج الأنشطة غير الرسمية وتوزع سلعًا بأسعارٍ معقولة, ما يمكّن الطبقات الفقيرة من الوصول إلى احتياجاتها الأساسية, وهو ما يخفض من معدلات الحرمان الاجتماعي, ويقلل من التوترات الاقتصادية .

١١ــ تقليل البيروقراطية وتحفيز الإنتاج السريع .

نظرًا لابتعاد أنشطة القطاع غير الرسمي عن الإجراءات الرسمية؛ فإنه يتيح ذلك "الاقتصاد غير الرسمي" إمكانية بدء النشاط الاقتصادي خلال فترةٍ قصيرة جدًا, مما يقلل من البطالة المقنعة, ويحفز على زيادة الإنتاج بسرعةٍ أكبر.

---

[١٩] **د. كمال مظهري، رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، تجارب دولية ومحلية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر, المجلد ٦ ، العدد ٦ ، ٢٠١٦ ، ص٧٨.**

١٢. تخفيف أعباء الدولة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي .

يُعد "الاقتصاد غير الرسمي" في كثيرٍ من الأحيان؛ عاملًا مساعداً للحكومات, حيث يتحمل جزءاً من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية, عبر توفير دخل للأفراد, دون الحاجة إلى تدخلٍ مباشر من الدولة, وهو ما يخفف الضغط على شبكات الضمان الاجتماعي, كما يساهم في تحقيق نوعٍ من الاستقرار الاجتماعي, وذلك عبر تقليص فجوات التفاوت في الدخول[٢٠].

[٢٠] **د. جيهان سيد محمد مصطفى، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٢١ ، ص٦٣٧.**

المبحث الثاني

الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية

بالرغم من الايجابيات سابقة الذكر للاقتصاد غير الرسمي؛ إلا أن به بعض السلبيات التي تترتب عليه, حيث يشمل "الاقتصاد غير الرسمي" جميع الأنشطة الاقتصادية التي تُمارَس خارج نطاق الرقابة الحكومية, ولا تُسجّل في الإحصاءات الرسمية، وهو يُعد من الظواهر المنتشرة في العديد من الدول النامية, وحتى بعض الدول المتقدمة, حيث تعاني الدول كافة من عدم إدراج تلك الأنشطة في "الحسابات القومية" لديها, الأمر الذي ترتب عليه إظهار "الناتج القومي" على غير حقيقته[٢١].

لذا فرغم ما يوفره من فرص عمل سريعة, ودخل لبعض الفئات المهمشة، إلا أن له آثار سلبية عميقة على مسار "التنمية الاقتصادية".

ومن أبرز هذه الآثار؛ أنه يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب، مما يُضعف قدرة الحكومات على تمويل المشاريع التنموية, وتقديم الخدمات العامة, كالتعليم والصحة, والبنية التحتية. كما يخلق بيئة تنافسية غير عادلة بين المنشآت (المسجلة وغير المسجلة)، مما يثبط الاستثمارات الرسمية, ويحدّ من نمو القطاع الخاص المنظم. بالإضافة إلى ذلك؛ يعزز الاقتصاد غير الرسمي من ضعف الإنتاجية، ويقلل من فرص الابتكار، ويكرّس هشاشة سوق العمل، حيث يفتقر العاملون فيه إلى الضمانات الاجتماعية, والحقوق القانونية (كما أوضحنا من قبل).

---

[٢١] **د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف, المعالجة التشريعية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وآثارها على الدين العام, دراسة تحليلية مع الإشارة إلى مصر, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, العدد ٧٠, ديسمبر ٢٠١٩, ص ٨٣٣.**

ولذلك؛ فإن استمرار توسّع هذا الاقتصاد دون ضوابط؛ قد يعوق جهود الإصلاح والتنمية، ويشكّل عائقاً أمام تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات, ونذكر مظاهر ذلك من خلال المطالب الآتية:-

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث: الآثار السياسية السلبية للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد غير الرسمي

للاقتصاد غير الرسمي العديد من السلبيات الاقتصادية, والتي تؤثر بشكلٍ مباشر على التنمية الاقتصادية بالمجتمع, ونذكر منها ما يلي:-

١. تراجع الإيرادات العامة للدولة.

يؤدي عدم خضوع الأنشطة غير الرسمية للضرائب إلى فقدان الدولة جزءاً كبيراً من إيراداتها، مما يقلص من قدرتها على تمويل المشاريع التنموية, وتوفير الخدمات الأساسية, كالصحة والتعليم والبنية التحتية[٢٢].

٢. تشويه المنافسة في السوق.

يمارس "الاقتصاد غير الرسمي" ضغوطًا على القطاع الرسمي، حيث يتمتع العاملون فيه بتكاليف ونفقات تشغيل أقل لعدم التزامهم بالضرائب والقوانين، مما يخلق بيئةٍ منافسة غير عادلة, ويحد من نمو القطاع النظامي.

إضافة إلى التأثير السلبي على حركة الاستثمار, مما يؤدى إلى انخفاض في معدلات نمو الدخل القومي. وكذلك زيادة معدلات التضخم, نتيجة اتجاه "اقتصاد الظل" نحو "الإنتاج الاستهلاكي" في أغلب الأحيان[٢٣].

علاوة على سوء توزيع الدخل القومي, والذي يؤثر سلباً على عنصر المنافسة والربح, وأسعار الصرف, وظهور طبقة أغنياء ذات إمكانيات مادية عالية, تؤثر سلباً

---

[٢٢] **د. أحمد مصطفي معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠١٢، ص٤٧.**

[٢٣] **أ. هشام محمد جبريل, الفساد الإداري وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة مقارنة وتطبيقية على ليبيا, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠٢٣, ص ٨٧ وما بعدها.**

على الأسعار, وعلى القيمة الشرائية, وما نراه من ارتفاع في أسعار العقارات والأراضي ما هو إلا أحد نتائج هذا الاقتصاد[٢٤].

٣. ضعف الإنتاجية والابتكار.

يغلب على هذا القطاع استخدام الوسائل التقليدية, وغياب الابتكار، بسبب ضعف التدريب، وعدم الوصول إلى التمويل، وعدم وجود حوافز للتحسين والتطوير، مما ينعكس سلبًا على جودة الإنتاج, ومعدل النمو الاقتصادي[٢٥].

٤. ضعف العدالة الضريبية.

عندما لا يدفع العاملون في "الاقتصاد غير الرسمي" الضرائب؛ فإنه تتحمّل الفئات المسجلة العبء الضريبي الأكبر، مما يُخلّ ب "مبدأ العدالة الضريبية", ويزيد من الاحتقان الاجتماعي، وقد يدفع بعض الفاعلين الرسميين للتهرب من الالتزامات الضريبية أيضًا.

وكذلك يؤدي هذا النظام الاقتصادي إلى فقدان نظام الضرائب لقوته, وللغاية التي أُوجد من أجلها. إضافة أن هذا الاقتصاد ينمي الفساد في جهاز الضرائب بتقديمه الرشاوى للعاملين فيه, للتملص من دفع الضرائب المستحقة, وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام, وبالتالي زيادة في الموازنات.

وبالتالي؛ يؤثر سلبًا على الاقتصاد النظامي, حيث يمكنه تقديم سلع بأسعارٍ أقل من الاقتصاد النظامي, لانخفاض تكلفته ونفقته, نتيجة لتهربه من الرسوم والضرائب[٢٦].

---

[٢] د. ناصر الطيب، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا ، الحلول والتحديات المستقبلية، دار الزهراء ، ليبيا ، ٢٠٢١، ص٦٤.

[1] David et J,Michaud ,La Prevision, approche empirique dune method statisyique, Paris, Masson, 1989, p22.

[١] د. أمين السيد لطفي، بحوث ودراسات في تطوير وإصلاح نظم الضرائب في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص١٨.

٥. استنزاف الموارد الطبيعية والبنية التحتية.

غالباً ما يتم ممارسة الأنشطة غير الرسمية دون رقابة بيئية أو تنظيمية، مما قد يؤدي إلى استغلالٍ غير مستدام للموارد الطبيعية, وتدهور البنية التحتية، خاصةً في الأنشطة (الصناعية أو الزراعية أو التعدينية) غير المرخصة.

٦. عدم الاستفادة من التكنولوجيا والتمويل.

يبقى "الاقتصاد غير الرسمي" معزولًا عن الأنظمة المصرفية والتمويلية، مما يحدّ من قدرته على النمو, أو استخدام تقنيات حديثة. وهذا يرسّخ فجوة رقمية وتقنية بين القطاع الرسمي وغير الرسمي[٢٧].

٧. تأخر الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي.

مع توسع الأنشطة غير الرسمية؛ تصبح جهود التحول الرقمي أكثر تعقيداً، لأن "الاقتصاد غير الرسمي" لا يتعامل مع أنظمة دفع إلكترونية، ولا يُسجّل ضمن قواعد البيانات الاقتصادية الوطنية.

وبتطبيق ذلك على ليبيا؛ نجد أنه مؤخراً نظام مركزي لتبادل البيانات المالية والرقابية مع مصرف ليبيا المركزي (مثال على ذلك: منظومة الرقم الوطني التي يتم ربطها بحسابات العملاء, للحد من غسيل الأموال, أو الحصول على قروض مزدوجة, أو مرتبات مزدوجة – أيضًا بدأ مصرف ليبيا المركزي في تطوير نظام تحليل بيانات مالية آنية, لمتابعة حركة الأموال), كما تتجه ليبيا حالياً إلى تأسيس بوابة موحدة للخدمات الحكومية, للرقابة المالية على المشتريات والتوريدات الحكومية, مع رقمنة برامج الدعم[٢٨]. وأكّد "مصرف ليبيا المركزي" أنه مع نهاية عام ٢٠٢٣م؛ تم ربط أكثر من ٩٥% من الحسابات المصرفية للأفراد بالرقم الوطني[٢٩], بما يحد من أشطة الاقتصاد غير الرسمي أيضًا.

---

[١] د. لورينا نابليون، الاقتصاد العالمي الخفي، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠١٠، ترجمة د. لبنى حامد عامر ، ص٨٨.

[٢٨] راجع تقرير ديوان المحاسبة الليبي لعام ٢٠٢٢م.

[٢٩] راجع تقرير مصرف ليبيا المركزي لعام ٢٠٢٣م.

وقد نتج عن تلك التطبيقات المالية الذكية؛ اكتشاف نحو ١٥٢ ألف حالة ازدواج وظيفي في كشوف الرواتب, وتم توفير أكثر من ٢ مليار دينار ليبي سنوياً, وفقًا لتقديرات وزارة المالية عام ٢٠٢١م. إضافة إلى تحصيل إيرادات جمركية أعلى بنسبة ٢٧% عام ٢٠٢٢م مقارنة بعام ٢٠٢٠م, مع رفع كفاءة التحصيل المالي بنسبة ٢٠%, وفق تقارير وزارة المالية لعام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م[٣٠].

٨. تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي (الأسود).

قد يكون "الاقتصاد غير الرسمي" مدخلًا لنمو أنشطةٍ غير قانونية, كغسيل الأموال، التهريب، والتهرب الضريبي، مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الاقتصادي والقانوني للدولة.

٩. عدم إمكانية مراقبة الجودة والمعايير الصحية.

غالبًا لا تخضع المنتجات والخدمات التي تُنتج ضمن "الاقتصاد غير الرسمي" لأي رقابة صحية أو فنية، مما يؤدي إلى تداول سلع منخفضة الجودة, أو غير آمنةٍ، ويهدد صحة المستهلكين, ويضُر بسُمعة الاقتصاد المحلي.

١٠. عدم كفاءة تخصيص الموارد.

لا تستطيع الدولة توجيه الدعم أو التمويل أو البنية التحتية إلى "الاقتصاد غير الرسمي"، لأنه غير معروفٍ أو منظم، مما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد, وضعف العائد التنموي.

١١. إضعاف دور القطاع الخاص المنظم.

ينافس "الاقتصاد غير الرسمي"؛ القطاع الخاص الرسمي بأساليبٍ غير عادلة، مما يؤدي إلى تقليص قدرة الأخير على التوسع, أو الاستثمار أو التوظيف، ويضُر بدوره في التنمية الاقتصادية.

---

[٣٠] **راجع تقرير وزارة المالية الليبية لعام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م.**

١٢. عرقلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى.

قد تواجه أي محاولة لتوسيع النظام الضريبي (أو إصلاح منظومة الدعم، أو رقمنة الاقتصاد) مقاومةً من العاملين في القطاع غير الرسمي، خوفًا من فقدان الامتيازات أو التعرض إلى المساءلة[٣١].

١٣. تقويض جهود تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية.

قد يعيق وجود منافسة غير متكافئةٍ من الاقتصاد غير الرسمي؛ من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية على التوسع، رغم كونها من ركائز النمو الاقتصادي.

١٤. ضعف قابلية الاقتصاد للتكامل الإقليمي والدولي.

يُضعف ارتفاع نسبة "الاقتصاد غير الرسمي" من القدرة على عقد اتفاقيات اقتصادية, وتكاملاتٍ تجارية إقليمية (مثل اتفاقيات التبادل الحر)، لأن "الشفافية" شرط أساسي فيها.

١٥. تغييب الاقتصاد غير الرسمي عن إحصاءات التنمية المستدامة.

تعتمد معايير التنمية المستدامة (SDGs) على بياناتٍ دقيقة, وذلك لتقييم التقدم في التعليم والصحة والمساواة والنمو، لكن "الاقتصاد غير الرسمي" لا يدخل في هذه المعادلة، مما يؤدي إلى مؤشراتٍ غير واقعية.

١٦. إضعاف سلاسل القيمة الرسمية.

قد تدخل الأنشطة غير الرسمية في مراحل إنتاج أو توزيع غير مراقبة، ما يُضعف من تكامل سلاسل التوريد, ويؤدي إلى فقدان السيطرة على الجودة والشفافية.

---

[٣١] **د. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص٦**

١٧. تفشي ما يُعرف باقتصاد البقاء (Survival Economy).

ينشط هذا النوع من "الاقتصاد غير الرسمي" لتلبيـــة احتياجـــات الـــأفراد للبقـــاء فقـــط، وليس بهدف النمو أو التوسع، مما يُعيق التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنموي حقيقي.

وبالنسبة إلى طبيعة ليبيا كدولة صحراوية؛ فهي تجعلها مورداً طبيعياً يشكل مورداً مالياً, حيث تتراوح درجات الحرارة في هذه الأرباع بين ٥٠ و٦٠ درجات فوق الصفر على مدى فترة زمنية طويلة من الزمن, تنطلق بداية من شهر ٥ : نهاية شهر ١٠ من كل سنة، وبالتالي فإن إجمالي ٦ أشهر من كل عام؛ يشكل فترة إنتاج كافية, يمكنها شحن الخزان الكهربائي, وتحويله إلى طاقة للاستهلاك، أو التصدير. وفي هذا الصدد تركز بعض هذه البلدان على هذا المصدر النظيف للثروة في مجال "الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة", لخلق إيرادات مالية إضافية كبيرة لخزائنها العامة, فمخططات إنجاز المشروعات الكبرى ودراسات الاستثمار في الطاقات المتجددة (وخاصةً منها في مجال توليد الطاقة الكهربائية الشمسية في صحراء دول المغرب العربي الكبير)؛ تعد بدورها مشاريعٍ ربحية, وذات إنتاجية عالية، ومردودية فعّالة، ونتيجة لذلك تعد الطاقة الشمسية واحدةً من أفضل الطاقات المتجددة في مجال إنتاج الطاقة الطبيعية, ويمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي, بتكلفةٍ أقل, مقارنةً مع إنتاجه من المحروقات، وبذلك تحقيق الأهداف الإستراتيجية بشكلٍ عام ، فالمُناخ الطبيعي للدولة الليبية هو حافز جيد للاستثمار في الطاقة المتجددة، وخاصةً في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، والرياح[٣٢]. بما يستدعي الرقابة المالية على تلك الإيرادات التي يمكن جنيها من طبيعة البيئة الليبية.

وكتطبيق عملي على ذلك؛ نجد أن قيمة حجم الاستثمار المتدفق إليها قد بلغ ٨٩٥,٣ مليون دولاراً, وذلك بنسبة ١,٨٦% عام ٢٠١٣م[٣٣], وبلغت عام ٢٠٢٢م نحو ١,٢ مليار دولاراً, وبالتالي زيادة الإيرادات نتيجة الرقابة المالية[٣٤].

---

[٣٢] د. فيصل مفتاح شلوف، د.جمعة عبد السلام افحيمة، التنمية الاقتصادية في ليبيا ودورها في الزراعة والصناعة، مجلة المختار للعلوم، جامعة عمر المختار، ليبيا, العدد الأول, ٢٠٠٠, ص ٢٣٤ وما بعدها.

[٣٣] د. صابر المهدي علي الوحش, معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, مجلة جامعة الزيتونة, عمان, الأردن, العدد ٥, ٢٠١٣, ص ١٣٤.

[٣٤] تقرير رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار, الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤. منشور بموقع وكالة الأنباء الليبية. https://www.lana.gov.ly.visitedon24/8/2025.

١٨. انخفاض فعّالية برامج التحصيل الضريبي الإلكتروني.

يُعطّل "الاقتصاد غير الرسمي" من جهود التحول إلى الأنظمة الضريبية الرقمية (مثل الفاتورة الإلكترونية)، لأنه لا يستخدم أنظمة محاسبية أو برمجيات، ما يؤدي إلى تشوّه في بيانات الإيرادات الوطنية.

١٩. تشويه سوق العقارات والإيجارات.

قد تخلق الأنشطة غير الرسمية طلبًا غير منظمٍ على العقارات والمحلات والأسواق، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكلٍ غير مبرر, ويصعّب على المؤسسات الرسمية إيجاد مواقع تشغيل مناسبة[٣٥] .

٢٠. تآكل القاعدة الضريبية بمرور الوقت.

كلما زادت نسبة الاقتصاد غير الرسمي؛ تقل الموارد المالية للدولة، مما يؤدي إلى تآكل تدريجي في قدرتها على تمويل مشروعات البنية التحتية, أو الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والنقل.

٢١. تقييد الابتكار في سلاسل الإمداد.

نظرًا لأن "الاقتصاد غير الرسمي" لا يعمل ضمن إطار تنظيمي واضح، فإنه يُضعف من القدرة على إدخال تقنيات حديثة, مثل (التحول الرقمي، التتبع الذكي، أو التشغيل الآلي في سلاسل الإمداد الوطنية).

٢٢. خلق بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

يُفضل المستثمرون الأجانب؛ الاقتصادات المنظمة, التي تحترم قوانين المنافسة والضرائب والعمل. ولذا يعتبر وجود قطاع غير رسمي ضخم؛ عامل مخاطرة كبيرة بالنسبة لهم[٣٦].

---

[٣٥] د. أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص١١٠.

[٣٦] د. ناصر الطيب، مرجع سابق، ص٦٤ وما بعدها.

وبتطبيق ذلك على ليبيا؛ نجد أنه قد بلغ إجمالي "الاستثمارات الأجنبية المباشرة" الواردة إلى "ليبيا", نحو ٤٧٢٩,٦١٨ مليون ديناراً, وذلك في الفترة من ٢٠٠٠: ٢٠٠٥م. وتأتي بريطانيا كأولى الدول استثماراً في ليبيا, وذلك من بين ٣٠ دولة تستثمر في ليبيا, وبلغ حجم استثماراتها ٢٧٥٧,٧٢٩ مليون ديناراً, وذلك بنسبة ٥٨% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. وتأتي "موريشيوس" كثاني دولة استثماراً بليبيا, وقد بلغ حجم استثماراتها نحو٦٥٠,٠٠٠ مليون ديناراً, بنسبة ١٣,٧٤% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. وفي الترتيب الثالث؛ نجد دولة الإمارات, والتي بلغ حجم استثماراتها في ليبيا بنحو ٣١١,٤٦١ مليون ديناراً, وذلك بنسبة ٦,٥% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بليبيا. ثم الجزائر بنسبة ٥,٥١%, وذلك بحجم استثمارات ٢٦٠,٤٢٧ مليون ديناراً. وفي الترتيب الخامس؛ تأتي مصر بنسبة ٢,٦١%, بحجم استثمارات ١٢٣,٦٨٢ مليون ديناراً[٣٧].

---

[٣٧] **د. إيمان قاسم إحميده, الاستثمار الأجنبي المباشر وسُبل جذبه للاقتصاد الليبي, مجلة رماح للبحوث والدراسات, مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, الأردن, ٢٠١٥, ص ١٥٩.**

المطلب الثاني

الآثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد غير الرسمي

للاقتصاد غير الرسمي العديد من السلبيات الاجتماعية, والتي تؤثر بشكلٍ مباشر على "التنمية الاقتصادية" بالمجتمع, ونذكر منها ما يلي:-

١.انخفاض جودة فرص العمل.

يفتقر العاملون في القطاع غير الرسمي إلى الحماية القانونية, والضمان الاجتماعي، ويعملون غالبًا في ظروفٍ غير آمنةٍ, وغير مستقرةٍ، ما يعمّق الفقر, ويحد من التنمية البشرية. **وكما ذكرنا من قبل**؛ فإن "التنمية الإنسانية" هي الوقاية الإجرائية السابقة المُبكرة, والتي تعتبر أسهل الطرق وأقلها نفقةً؛ في حماية التنمية الاقتصادية المستدامة للدول[٣٨].

٢. تعزيز الفساد والرشوة.

لكي تستمر الأنشطة غير الرسمية؛ فإنها قد تعتمد على تجاوز القانون, وذلك من خلال الرِشوة أو المحسوبية، مما يعزز مُناخ الفساد, ويضعف سيادة القانون, ويقوّض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

ولعل كل ذلك قد أدى إلى زيادة الاقتراض العام **بليبيا**, والذي بلغ نحو ١١,٣ % من إجمالي الناتج المحلي, عام ٢٠٢٢م[٣٩]. كما قامت **ليبيا** بأذونات تمويل على قوة نفقات التنمية بالعديد من القطاعات الحكومية, والتي بلغت ما يقارب ١٧,١٢٨,٢٠٦,٢٨٩ مليار دينارًا, وذلك عام ٢٠٢٢م[٤٠], حيث يؤدي الفساد المالي والإداري من ناحية التنمية الإدارية؛ إلى فقدان الثقة العامة في ممارسات الحكومة, فالرِشوة وتقديم الواجب الوظيفي بمقابل (سواء كان مقابل ماديًا أم معنويًا)؛ يؤثر بالسلب على العلاقة فيما بين كلٍ من "المواطن" و"الإدارة العامة", وتكون

---

[٣٨] **للمزيد راجع في ذلك؛ د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف, اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري, الملتقى الدولي التكاملي المعرفي لمقاربات تيسير الموارد البشرية في ظل التكنولوجيا الحديثة, كلية العلوم الاقتصادية والقانونية, بائنة, الجزائر, بتاريخ ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠١٥م.**

[39] **https//:www.knoema.com.visited on 10/8/2025.**

[٤٠] **تقرير المركز الإحصائي الليبي لنفقات التنمية, ٢٠٢٣م.**

تكلُفة الفساد على حساب الكم والنوع والصلاحية, حيث يرفع الفساد من تكلُفة المشتريات الحكومية إلى ما يقرب نحو ٢٥ % منها, وذلك فق تقرير "التحالف العالمي للأمم المتحدة" لعام ٢٠٠٦م[٤١].

٣.تدني مؤشرات التنمية البشرية.

نظراً لغياب الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي في القطاع غير الرسمي؛ فإنه قد يتعرض العاملون إلى مخاطر اقتصادية وصحية كبيرة، مما يؤثر على مؤشرات التعليم، الصحة، ومستوى المعيشة، وهي عناصر أساسية للتنمية.

٤. زيادة التهرب من التأمينات الاجتماعية.

لا يتمتع العاملون في "الاقتصاد غير الرسمي" بتغطيةٍ تأمينية (مثل التقاعد أو التأمين ضد البطالة, أو إصابات العمل)، مما يؤدي إلى أعباءٍ مستقبلية على الدولة, حين يضطر هؤلاء إلى الاعتماد على الدعم الحكومي.

٥.تهميش المرأة والشباب.

غالباً ما ينخرط في هذا القطاع؛ الفئات المهمشة كالشباب والنساء، ولكن دون حماية قانونية, أو فرص للترقي, والتطور المهني، مما يُبقيهم في دائرة الفقر, والتبعية الاقتصادية[٤٢].

٦. زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل.

يعزز "الاقتصاد غير الرسمي" من فجوة الفوارق الطبقية، حيث يقتصر على دخل منخفض, وغير ثابتٍ، في حين ينمو دخل الفئات المرتبطة بالاقتصاد الرسمي, وذلك بوتيرةٍ أسرع، مما يخلق فجوةً اجتماعية واقتصادية.

---

[41] **World Bank Group, Fighting Corruption through Collective Action, A Guide for the Business Community, International Bank for Reconstruction and Development, 2008, p 10 etc.**

[42] **Granger ,C,"Spurious Regressions in Econometrics" .J ,Econometrics 2. 1974.**

٧. صعوبة تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية.

بما أن أغلب العاملين غير مُسجلين؛ فإنه يصبح من الصعب إدماجهم في برامج الدعم النقدي, أو التأمين الصحي, أو التدريب المهني، مما يُضعف فعّالية شبكات الحماية الاجتماعية.

٨. استدامة الفقر وتوارثه.

غالبًا ما يكون العاملون في "الاقتصاد غير الرسمي" في أعمالٍ غير مستقرة, ومحدودة الدخل، مما يمنعهم من الادخار أو الاستثمار في تعليم أبنائهم، ويؤدي إلى إعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال.

٩. دعم الأنشطة الاقتصادية العشوائية.

يتسبب "الاقتصاد غير الرسمي" في نمو أسواقٍ عشوائية غير منظمة، مما يسبب تشوهاتٍ حضرية، واختناقات مرورية، وغياب شروط السلامة، وكلها تُعيق "التنمية المحلية" المتوازنة[٤٣].

١٠. تقويض ثقافة الالتزام بالقانون.

يُضعف انتشار "الاقتصاد غير الرسمي" من ثقافة احترام القانون، ويُعزز من قبول التهرب والاحتيال كأمرٍ طبيعي، مما يؤثر سلبًا على "منظومة الأخلاق الاقتصادية", و"العدالة المجتمعية".

١١.إضعاف الثقة بين الدولة والمواطن.

---

[٤٣] **تقرير مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، جنيف، سويسرا ، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، ٢٠١٤ ، ص٣-٤.**

حين يشعر المواطن أن الكثير من الأنشطة الاقتصادية تتم دون رقابةٍ أو عدالة؛ تقل ثقته في الدولة، ويُضعف إحساسه بالمواطنة الاقتصادية، مما يؤدي إلى العزوف عن المشاركة في السياسات العامة, أو االلتزام الضريبي[٤٤].

١٢. تعطيل جهود مكافحة البطالة بشكلٍ حقيقي.

رغم أن "الاقتصاد غير الرسمي" يوفّر فرص عمل؛ إلا أنه يُخفي الأرقام الحقيقية للبطالة، مما يعيق صياغة سياسات تشغيل فعّالة، ويعطي انطباعًا زائفًا بتحسّن أو استقرار سوق العمل.

١٣. تهديد السلامة العامة.

قد تتم بعض الأنشطة غير الرسمية (مثل التصنيع غير المرخّص, أو بيع الأطعمة) في ظروفٍ غير صحية، تشكّل تهديدًا مباشرًا على السلامة العامة، وتزيد من احتمالات وقوع الحوادث, أو انتشار الأوبئة.

١٤. تشجيع الهجرة غير الشرعية والعمالة غير الموثقة.

قد يستقطب "القطاع غير الرسمي" عمالة وافدة غير قانونية, أو مهاجرين غير موثقين، مما يزيد من مشاكل سوق العمل، ويؤدي إلى أزماتٍ أمنية واجتماعية.

١٥. ضعف تحصيل الفوائد الاقتصادية من المناطق الجغرافية النائية.

غالبًا ما يكون النشاط غير الرسمي هو المهيمن في المناطق الريفية والنائية، مما يُحرم الدولة من فرص تطوير هذه المناطق إداريًا واقتصاديًا, نتيجة غياب التنظيم والتسجيل[٤٥].

ونشير إلى أنه تعتبر **ليبيا** أهم المناطق تأثيرًا في التجارة الدولية, وذلك بين مختلف القارات, وخاصةً بمنطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا, لما لديها من أهمية إستراتيجية, ولما بها من احتياطات نفطية, حيث يعتبر حقل البوري بها أكبر الحقول البحرية بالبحر المتوسط,

---

[٤٤] د. عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة, النمو الاقتصادي، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة ، ٢٠١٦، ص٢٠٣ .

[٤٥] د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري ، دار النهضة العربية, القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٥١.

وتقدر احتياطاته المؤكدة بحوالي ٢ بليون برميل, وطاقة ١٥ ألف برميلًا يوميًا, وتنتج ليبيا نحو ١,٦٤٠ مليون برميلًا في اليوم, ملتزمة بذلك بسقف الإنتاج الذي حددته منظمة الأوبك؛ أي حوالي ٥,٤% من إنتاج أوبك, أما تقديرات الاحتياطي منه تبلغ ٣٩,١ مليون برميلًا؛ أي حوالي ٥% من احتياطي أوبك. وبالنسبة إلى الغاز الطبيعي؛ فإنه يبلغ إنتاج ليبيا منه نحو ٧ مليون متر مكعبًا, أي ما نسبته ٢,١ من إنتاج أوبك, في حين يُقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي بحوالي ١,٤٩١ مليار مترًا مكعبًا عام ٢٠١١, وهو ما يجعل من ليبيا منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية[٤٦].

١٦. إضعاف ثقافة العمل النظامي والانضباط المهني.

في ظل غياب القواعد تنظيمية والمساءلة؛ تتراجع قيم التزام والانضباط، مما يؤثر على أخلاقيات العمل الوطنية, ويزيد من العشوائية في بيئة الأعمال.

١٧. تكريس عدم الاستقرار المهني والاجتماعي.

غالبًا ما يعمل العامل في "الاقتصاد غير الرسمي" في ظروفٍ خطرة, أو متقلبة أو موسمية، ما يزيد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية, ويؤدي إلى قلة الشعور بالأمان الوظيفي.

١٨. ضياع حقوق المستهلك.

بما أن "الاقتصاد غير الرسمي" لا يُلزم المنتج أو البائع بتقديم ضماناتٍ أو فواتير؛ فإن "المستهلك" يصبح بلا حماية قانونية، ولا يستطيع المطالبة بجودة أو تعويض؛ في حال حدوث خللٍ أو غشٍ[٤٧].

١٩. فقدان فرص التحديث والابتكار.

---

[٤٦] **د. إبراهيم عمر أمبية عويدات, واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, مركز البحث العلمي, جامعة الجنان, طرابلس, ليبيا, العدد ١, ٢٠١١, ص ١٦١.**

[٤٧] **د. جمال طه، الاقتصاد غير الرسمي، التحديات والفرص في الاقتصادات النامية ، دار الفجر ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٦ ، ص٨٥.**

نظراً لأن القطاع غير الرسمي لا يستثمر في البحث والتطوير أو التدريب؛ فإنه يعيد إنتاج ذات الأساليب التقليدية القديمة، مما يُضعف القدرة الوطنية على الابتكار والمنافسة الدولية.

٢٠. دعم ثقافة الاستسهال والاحتكار المحلي.

نجد أحياناً أنه قد يستغل تجار "الاقتصاد غير الرسمي" غياب الرقابة, وذلك للسيطرة على أسواقٍ معينة, واحتكارها بأسعارٍ منخفضة ظاهريًا، لكن دون جودة أو التزام، مما يُقصي المنافسين النظاميين.

٢١. صعوبة تطبيق الحد الأدنى للأجور وظروف العمل اللائق.

غالباً ما يتعرّض العمال في "الاقتصاد غير الرسمي" إلى الاستغلال، ولا يستفيدون من قوانين الحد الأدنى للأجور, أو الراحة, أو التأمين، مما يُعزز الظلم الاجتماعي, ويُضعف إنتاجيتهم[٤٨].

٢٢. التأثير السلبي على التماسك الاجتماعي.

يشعر المواطنون النظاميون بعدم العدالة, وذلك عندما يرون أن البعض يعمل ويكسب دون دفع ضرائب, أو احترام قوانين، مما يولد شعوراً بالغُبن, وعدم الثقة المجتمعية.

ـ تفشي الاقتصاد الإجرامي, من حيث تهريب المخدرات, وتجارة الأسلحة, وصناعة وتجارة المواد الممنوعة.

ـ تفاوت الدخل بين طبقات المجتمع, مما يؤدي إلى فجوةٍ بين الفقراء والأغنياء, وبالتالي حدوث نتائج سلبية اجتماعية وسياسية .

– يساهم هذا الاقتصاد في نشر الأمية, نظراً لتشغيل الأطفال, ويساعد على نشر ثقافة [المال أهم من العلم], والحصول على المال بأية وسيلة .

---

[٤٨] **د. أمين السيد لطفي, مرجع سابق، ص١٧.**

ـ أن أغلب العاملين في هذا الاقتصاد لا يخضعون إلى التأمين, أو لأي ضمانٍ, ومن ثم فهم معرضون للمخاطر, وفقدان حقوقهم, وبالتالي يتحول ذلك إلى مآسي اجتماعية.

ـ زيادة الفاقد في الكهرباء, نتيجة للسرقات التي تتعرض لها الشبكات من المنشآت المخالفة, وكذلك الحال في شبكات المياه .

ـ يؤدي "اقتصاد الظل" إلى خللٍ وتضليلٍ في المعلومات والبيانات, وذلك عند إعداد الخطط السنوية, ومن ثم قصور هذه الخطط عن تلبية الحاجات الحقيقة للمواطن[٤٩].

[49] **Gutman ,Pierre , The subterranean Economy ,Fin analysts Journal, Vol 3 , 1997, p26-27.**

المطلب الثالث

الآثار السياسية السلبية للاقتصاد غير الرسمي

للاقتصاد غير الرسمي العديد من السلبيات السياسية, والتي تؤثر بشكلٍ مباشر على قرارات الدولة الاقتصادية, ومن ثم "التنمية الاقتصادية" بالمجتمع, ونذكر منها ما يلي:-

١. صعوبة وضع السياسات الاقتصادية الفعّالة وتعطيل فعّالية السياسات النقدية.

يعوق "الاقتصاد غير الرسمي" من مهمة وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية القائمة على البيانات الدقيقة، لأن جزء كبير من النشاط الاقتصادي يظل غير معروف للحكومة.

ونظراً لأن جزء كبير من السيولة النقدية يتم تداوله خارج الجهاز المصرفي؛ فإن قدرة "البنك المركزي" على التحكم في عرض النقود والتضخم وأسعار الفائدة؛ تصبح محدودة, وغير دقيقة.

٢. التداعيات طويلة المدى على التنمية.

لعل استمرار تغلغل "الاقتصاد غير الرسمي" في بنية الاقتصاد الوطني؛ قد يُعيق النمو المستدام، ويؤثر سلباً على الاستثمارات، ويضعف من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، ويزيد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية[٥٠] .

٣. الحدّ من قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي.

---

[٥٠] **د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص٦٠.**

يؤدي غياب البيانات الدقيقة عن حجم النشاط غير الرسمي وعدد العاملين فيه؛ إلى إرباك عملية التخطيط الاقتصادي, ويجعل من الصعب على الحكومة توجيه الموارد بفعّالية، أو تحديد أولويات الاستثمار.

٤. صعوبة دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

يُضعف تضخم "الاقتصاد غير الرسمي" من شفافية الدولة, ومصداقيتها أمام المؤسسات المالية الدولية، مما قد يعوق اندماجها في سلاسل القيمة العالمية, أو الحصول على تمويل دولي مُيّسر[٥١].

٥. إضعاف هيبة الدولة ومؤسساتها.

نجد أنه كلما نما القطاع غير الرسمي؛ قلّ احترام القوانين والنظم، مما يؤدي إلى شعور عام بعدم المساواة، ويُضعف من هيبة مؤسسات الدولة في فرض سيادة القانون والحوكمة[٥٢].

٦. ضعف شفافية السياسات الاقتصادية.

يشوه كبر حجم "الاقتصاد غير الرسمي" من المؤشرات الاقتصادية, مثل (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، والإنتاجية)، مما يؤدي إلى سياسات اقتصادية غير دقيقةٍ, أو غير فعّالة[٥٣].

٧. صعوبة السيطرة على الأزمات الاقتصادية.

---

[٥١] د. محمد إبراهيم طه، الاقتصاد الخفي في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٢٨.

[١] د. سامي هاشم فالح، تقدير الاقتصاد غير الرسمي وأثره في الاقتصاد العراقي، رسالة دكتوراه, جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١١ ، ص٨٤.

[٥٣] د. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط١ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص٢٤.

يصعب على الدولة في أوقات الأزمات (مثل جائحة كورونا أو الأزمات المالية)؛ دعم العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، لأنهم غير مسجلين رسمياً، مما يفاقم الأزمة, ويؤدي إلى اضطراباتٍ اجتماعية.

٨. تقويض برامج التحول الرقمي والتحول الأخضر.

يعمل "الاقتصاد غير الرسمي" غالبًا خارج مسارات الابتكار, والتكنولوجيا والبيئة، مما يجعله عائقًا أمام سياسات التحول الرقمي, والتنمية المستدامة, التي تعتمد على الشفافية, والتكنولوجيا النظيفة.

٩. زيادة نفقة الرقابة الحكومية.

تضطر الدولة إلى إنفاق موارد كبيرة, لمحاولة ضبط الأسواق العشوائية, أو قمع التهرب الضريبي، وهو ما يشكّل عبئًا إداريًا وأمنيًا متكررًا، يستهلك طاقات وجهوداً يمكن توجيهها للتنمية[٥٤].

١٠. تشويه سُمعة الاقتصاد الوطني دولياً.

إذا زادت نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الدولة؛ فإنه قد تفقد الدولة تصنيفها الائتماني, أو تُدرج ضمن "الاقتصادات الرمادية"، مما يؤثر على قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية[٥٥].

١١. عدم إمكانية تنفيذ سياسات الحد من الكوارث أو الأزمات الاقتصادية.

---

[54] **Regls Barbonnals, Econometric , 2 edtition, Dunod, Paris, 2001, p 87..**

[٥٥] **د. محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مركز الكتاب الأكاديمى ، عمان ، ٢٠١٨ ، ص١٨.**

غالباً ما يعمل "الاقتصاد غير الرسمي" خارج تغطية التأمين والكوارث، مما يجعل الدولة عاجزة عن إنقاذ هذه الفئات وقت الحروب، والكوارث الطبيعية، أو الأوبئة[٥٦].

١٢. ارتفاع معدلات التهرب من القوانين البيئية والضريبية والعمالية.

يؤدي ارتفاع معدلات التهرب من القوانين البيئية والضريبية والعمالية إلى خلق "اقتصاد تحت الأرض", والذي لا يلتزم بأي معيارٍ دولي، مما قد يعرّض الدولة إلى عقوباتٍ أو تصنيفاتٍ دولية سلبية, تعيق دخولها في المؤسسات المالية الدولية, أو صناديق التنمية.

وقد نتج عن هذا التهرب والتجنب الضريبي؛ تأثيراً سلبياً على حصيلة الضرائب, والتي قد بلغت حصيلتها لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١م, نحو ٩٨٣ مليار جنيهاً[٥٧], بما يشكل دخلًا هائلًا لميزانية الدولة, ينبغي إحاطته بالرقابة المالية والإدارية لأجل تنميته, حيث يترتب عليه التوازن المالي بين قسمي الموازنة العامة في النفقات والإيرادات, كي لا يحدث قصوراً في الواردات عن تغطية النفقات, ومن ثم عجزها عن تمويل النفقات العامة الأساسية والاستثمارية[٥٨].

أما في ليبيا؛ فقد تراوحت تقديرات خسائر الضريبة على الدخل الناتج عن "الاقتصاد الخفي غير الرسمي"؛ ما بين ٨٦ : ٩٠ مليار دولاراً, وذلك حتى عام ٢٠٢٠م[٥٩].

١٣. تعقيد مهمة الدولة في محاربة غسل الأموال.

تُستخدم الأنشطة النقدية الكثيفة في "الاقتصاد غير الرسمي" أحياناً كغطاءٍ لغسل الأموال, أو تمويل أنشطةٍ مشبوهة، مما يصعّب مهمة الأجهزة الرقابية والمالية في تعقّب التدفقات المالية غير المشروعة[٦٠].

---

[٥٦] **د. أحمد سمير ، الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص٣٠.**

[٥٧] **تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, لمحة إحصائية مصر ٢٠٢٢, إصدار يونيو ٢٠٢٢م.**
https://www.capmas.gov.eg. Visited on 20/8/2025 .

[٥٨] **د. محمد سعيد بسيوني, تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة, مجلة مصر المعاصرة, الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع, العدد ٥١١, السنة ١٠٤, يوليو ٢٠١٣ , ص ٤٩٨.**

[٥٩] **د. أسامة الجيلاني, الاقتصاد الخفي في ليبيا, أسبابه وآثاره الاقتصادية, مصرف ليبيا المركزي, إدارة البحوث والإحصاء, طرابلس, ليبيا, ٢٠٢٠, ص ٢٠.**

١٤. إعاقة إصلاح السياسات الاقتصادية والضريبية.

كلما ارتفعت نسبة الاقتصاد غير الرسمي؛ زادت مقاومة المجتمع للإصلاحات، وذلك خوفاً من فقدان المكاسب غير القانونية أو الخضوع إلى المساءلة، مما يُعيق أي محاولة جادة لتحديث الاقتصاد.

١٥. حرمان الدولة اقتصادياً من فرص التمويل الدولية المشروطة بالشفافية.

تشترط الجهات المانحة وصناديق التنمية وجود اقتصاد منظم وشفاف, لأجل الحصول على التمويلات، ووجود اقتصاد غير رسمي واسع يُفقد الدولة تلك الفرص الحيوية[٦١].

١٦. إضعاف قدرة الدولة على إدارة النمو السكاني الحضري.

نتيجة لانتشار الأنشطة غير الرسمية؛ تنشأ مناطق سكنية وتجارية عشوائية بلا تخطيط، مما يُعقّد من مهمة الدولة في تهيئة بنية تحتية حضرية متوازنة ومستدامة[٦٢].

١٧. ضعف قدرة الدولة على التخطيط التنموي طويل المدى.

قد يسبب غياب البيانات الرسمية في "الاقتصاد غير الرسمي" في صعوبة التخطيط القومي, حيث يجعل التخطيط بعيد المدى (مثل رؤية ٢٠٣٠ , أو خطط التنمية المستدامة) أقل دقةً، وأكثر عرضةً للفشل[٦٣].

---

[٦٠] د. رامى عبد الله، القطاع غير الرسمي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٢١ ، ص١٠٢.

[٦١] د. أحمد محمد علي، الاقتصاد غير الرسمي في مصر، الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٦، ص٩٥.

[٦٢] د. ناصر عبد الله، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، التشخيص والآثار، دار النشر الجامعية، ليبيا ، ٢٠٢١، ص٧٨.

الخاتمة

تُعتبر "ظاهرة الاقتصاد غير النظامي" من الظواهر التي أثارت العديد من النقاشات, ودراسات الباحثين الاقتصاديين, نتيجة معاناة جميع الدول حول العالم منها، وخاصةً "الدولة الليبية".

وبالحديث عن هذه الظاهرة (فمثلها مثل غيرها)؛ نجد أنه قد نتجت بتعاون عدة عوامل, وتميزت بخصائصٍ ومظاهر وأشكال عدة, حيث مرّ "الاقتصاد غير الرسمي" في الدول بعدة مراحل, كان أهمها بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي, وتحول نحو اقتصاد السوق, وتراجع الدولة عن سياسة الدعم المتبعة, والسماح بعمليات الخصصة, وبسبب عدم تلبية السوق الرسمية (الخاصة بالاقتصاد الوطني للدول) لاحتياجات الأفراد؛ اضطروا إلى تلبيتها بأنفسهم من "السوق غير الرسمية", فأصبحوا جزءاً من "الاقتصاد غير الرسمي".

ورغم أن هذا مظهر إيجابي لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛ إلا أنه لا يمكن التغافل عن سلبياتها, التي كان لها أثر كبير أيضاً, حيث يُعد "الاقتصاد غير الرسمي" أو ما يُعرف ب "الاقتصاد الموازي" من الظواهر الاقتصادية القديمة, التي تواجه على

---

[٦٣] **د. سامي مصطفى، الاقتصاد غير الرسمي في مصر, أسبابه وتأثيره على التنمية، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠٢٠، ص١٠٢.**

حد السواء كل الاقتصاديات المختلفة, وبغض النظر عن مستوى تقدمها, إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا في السبعينات من القرن الميلادي الماضي. وذلك بعد أن أصبح واقع ملموس, له أثره على مختلف الجوانب الاقتصادية, ويشمل كافة الأنشطة المولدة للدخول التي لا تسجل ضمن الإحصاءات الرسمية للدخل, وتختلف أشكاله ومكوناته من دولةٍ إلى أخرى .

وفي ختام عرضنا لإيجابيات وسلبيات "الاقتصاد غير الرسمي" على "التنمية الاقتصادية" من النواحي (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)؛ ترى الباحثة أن سلبيات الاقتصاد غير الرسمي كانت أكثر من إيجابياته, حيث تعددت وتنوعت, كما أن مخاطره كانت أكثر من فوائده, ويكفي أنه "غير رسمي", أي يسير بعيداً عن مظلّة وحماية الدولة وقوانينها, فهو اقتصاد خفي في ذاته, مما يثير حوله الشبهات, ويكون أكثر عرضةً لسوء الاستغلال.

وبعد أن أوضحنا ذلك؛ نجد أن هناك العديد من النتائج والتوصيات التي استخلصناها من الدراسة, وهي كما يلي:-

أولًا: النتائج .

من خلال البحث؛ نجد أنه تم استنباط بعض النتائج, نذكر منها الآتي:-

- يشمل "الاقتصاد غير الرسمي" جميع الأنشطة التي تحقق دخلًا لا يُدرج رسمياً ضمن حسابات الناتج القومي, بهدف إخفائه, تجنباً للالتزامات القانونية أمام الدولة.

- يعتبر (تقليد العلامات التجارية, والفساد, والرشوة, وغالبية جرائم السوق كالغش التجاري) جوهر العمل في الخفاء, وتدخل أيضاً في أنشطة "الاقتصاد غير الرسمي".

- هناك عدة آثار للاقتصاد غير الرسمي, وذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي, لكن الشيء الملحوظ أن له آثار إيجابية, خصوصاً في تقليل نسبة الفقر والبطالة. ولكن مساوئه أكثر وأخطر من مزاياه.

- للاقتصاد غير الرسمي سلبيات على "الاقتصاد الكلي" أكثر من سلبياته على "الاقتصاد الجزئي".

– تُعد "الرقابة الحكومية" أداةً أساسية لضمان تنفيذ السياسات التنموية, وفقًا للمعايير المستدامة, ومن ثم فهي أداةً من أدوات تحقيق "التنمية الاقتصادية" التي تقوم عليها لتحقيق أهدافها, وتحمي ثمارها الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الرسمي.

– ما زالت التشريعات الليبية التي تنظم الرقابة الاقتصادية؛ قديمةً, وغير محدثةٍ, ولا تتواكب مع متطلبات العصر, خاصةً في التكنولوجيا الحديثة.

ثانيًا: التوصيات .

من خلال ما تم سرده بالبحث من تحليل لعيوب ومزايا "الاقتصاد غير الرسمي" على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ فقد توصلت الباحثة إلى بعض من الاقتراحات, لأجل التعامل مع تلك الظاهرة, وهي كالآتي:-

– ضرورة تنظيم الأسواق دون استثناءٍ, وإحكام الرقابة على مخالفي الأنظمة الاقتصادية.

– يتوجب على الحكومة إزالة العوائق (الاقتصادية والسياسية والإدارية) التي تساعد الأفراد على التحول من "الاقتصاد الرسمي" إلى "الاقتصاد غير الرسمي".

– ضرورة توفير مُناخ اقتصادي مستقر, وتفعيل القوانين والنظم التشريعية, ومحاربة الفساد الإداري والمالي, للحد من انتشار الأنشطة غير المشروعة.

– ضرورة مراقبة المنافذ الحدودية, للحد من توافر العمالة غير الشرعية, ووضع برنامج عمل ينظم عمل الأجانب داخل الدولة (ولاسيما ليبيا, لكثرة ذلك بها). فضلًا عن ضرورة منع تهريب السلع من وإلى البلد.

– يلزم وجود خريطةٍ صناعية, تحدد أماكن كل صناعة, أو مدن صناعية مستقلة, تسهيلًا للرقابة المالية والإدارية على عناصر الإنتاج, وذلك في ظل التخطيط العلمي السليم, وتنفيذ الاشتراطات الهندسية الوقائية لكل صناعة, عند حساب برامج التنمية الاقتصادية

– ينبغي الحد بشكلٍ نهائي من "الاقتصاد غير الرسمي", وهو أمر غير مستحيل, لذلك وجب التركيز على إيجاد آليةٍ لدمجه مع "الاقتصاد الرسمي". وذلك من خلال [إصلاح النظام الضريبي – توفير المُناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية – تشديد العقوبات فيما يخص الفساد الإداري والمالي, للحد من الجرائم الاقتصادية].

- ينبغي عمل مراجعة شاملة للقوانين, والإصلاح التشريعي لها, فالقانون يعتبر انعكاس للواقع (الإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي), وأداة لتنظيم الحياة بمختلف جوانبها في المجتمعات, لكي تكون أكثر ملائمةً وفعّالية حيال المشكلات هذه.
- ضرورة تفعيل نظام "الحوكمة", وهو ما يضمن الشفافية, وكذلك له آثار اقتصادية تتمثل في كسب ثقة المُستثمرين, والاطمئنان على استثمارات الدولة, وتعمل الحكومة بهذا النظام من خلال "الرقابة المالية والإدارية", وذلك بتشكيل لجان رقابية, تشكل من موظفين ذوي خبرة, وذلك في المجالات (القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية), حيث تحتاج "الحوكمة" إلى تنظيمٍ إداري هيكلي ملائم لتلك المهمة الرقابية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المماثلة والمتشابهة, من حيث مستوى تطورها وحجم اقتصادها؛ في نموذج المراقبة الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة, ومحاولات دمج الاقتصاد غير الرسمي, نهوضاً بالتنمية الاقتصادية .

قائمة المراجع

الأبحاث المترجمة

- د. لورينا نابليون، الاقتصاد العالمي الخفي، الدار العربية للعلوم ، ترجمة د. لبنى حامد عامر, بيروت ، ٢٠١٠ .

الأبحاث المتخصصة

- د. أحمد سمير ، الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ٢٠١٣.
- د. أحمد عبد الفتاح، الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، ٢٠١٧.
- د. أحمد محمد علي، الاقتصاد غير الرسمي في مصر، الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٦.
- د. أحمد مصطفي معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠١٢.
- د. أسامة الجيلاني, الاقتصاد الخفي في ليبيا, أسبابه وآثاره الاقتصادية, مصرف ليبيا المركزي, إدارة البحوث والإحصاء, طرابلس, ليبيا,٢٠٢٠.
- د. أمين السيد لطفي، بحوث ودراسات في تطوير وإصلاح نظم الضرائب في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٣.

- د. جمال طه، الاقتصاد غير الرسمي، التحديات والفرص في الاقتصاديات النامية، دار الفجر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦.
- د. رامى عبد الله، القطاع غير الرسمي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٢١.
- د. رمزي محمود، مافيات اقتصاد الظل وبنوك أوف شور، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠١٩.
- د. سامي مصطفى، الاقتصاد غير الرسمي في مصر, أسبابه وتأثيره على التنمية، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠٢٠.
- د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٢.
- د. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦.
- د. عبد العزيز المسلاتي، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، دار الصحوة، ليبيا، ٢٠٢٢.
- د. عبد الله محمد ، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، التوجهات المستقبلية ، دار النشر الجامعية ، ليبيا ، ٢٠٢١.
- د. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣.
- د. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط١ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠١٣.
- د. عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة, النمو الاقتصادي، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة ، ٢٠١٦.
- د. محمد الجمل، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على استراتيجيات التنمية في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، القاهرة ، ٢٠٢٣.
- د. محمد إبراهيم طه، الاقتصاد الخفي في مصر، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١.
- د. محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مركز الكتاب الأكاديمى ، عمان ، ٢٠١٨.
- د. محمد المجدوب، تبييض الأموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات ، بدون دار للنشر، بيروت ، ٢٠١٠ .
- د. ناصر الطيب، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا ، الحلول والتحديات المستقبلية، دار الزهراء ، ليبيا ، ٢٠٢١.
- د. ناصر عبد الله، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، التشخيص والآثار، دار النشر الجامعية، ليبيا ، ٢٠٢١.
- د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٣.

- د. هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، العبيكان للنشر، الرياض ، ٢٠٠٨.

الرسائل العلمية

- د. أحمد فاضل, الانعكاسات التنموية للكوارث الطبيعية, رسالة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠٢٤.
- د. سامي هاشم فالح، تقدير الاقتصاد غير الرسمي وأثره في الاقتصاد العراقي، رسالة دكتوراه, جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١١.
- هشام محمد جبريل, الفساد الإداري وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة مقارنة وتطبيقية على ليبيا, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, ٢٠٢٣.

المجلات العلمية

- د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف, المعالجة التشريعية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وآثارها على الدين العام, دراسة تحليلية مع الإشارة إلى مصر, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, العدد ٧٠, ديسمبر ٢٠١٩.
- د. إبراهيم عمر أمبية عويدات, واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, مركز البحث العلمي, جامعة الجنان, طرابلس, ليبيا, العدد ١, ٢٠١١.
- د. إيمان قاسم إحميده, الاستثمار الأجنبي المباشر وسُبل جذبه للاقتصاد الليبي, مجلة رماح للبحوث والدراسات, مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, الأردن, ٢٠١٥.
- د. أيمن محمد عبد الفتاح أبو زيد، الآثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٨.
- د. جيهان سيد محمد مصطفى، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٢١.
- د. صابر المهدي علي الوحش, معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي, مجلة جامعة الزيتونة, عمان, الأردن, العدد ٥, ٢٠١٣.
- د. فيصل مفتاح شلوف، د.جمعة عبد السلام افحيمة، التنمية الاقتصادية في ليبيا ودورها في الزراعة والصناعة، مجلة المختار للعلوم، جامعة عمر المختار، ليبيا, العدد الأول, ٢٠٠٠.
- د. كمال مظهري، رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، تجارب دولية ومحلية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر, المجلد ٦ ، العدد ٦ ، ٢٠١٦.

- د. محمد سعيد بسيوني, تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة, مجلة مصر المعاصرة, الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع, العدد ٥١١, السنة ١٠٤, يوليو ٢٠١٣ .

المؤتمرات العلمية

- د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف, اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري, الملتقى الدولي التكاملي المعرفي لمقاربات تيسير الموارد البشرية في ظل التكنولوجيا الحديثة, كلية العلوم الاقتصادية والقانونية, بائنة, الجزائر, بتاريخ ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠١٥م.
- د. صلاح رزق عبد الغفار يونس, التحديات الاقتصادية لتداعيات مشكلات الحقوق الإنسانية لأزمة جائحة كوفيد – 19, بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس بكلية الحقوق, جامعة المنصورة, بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للأوبئة), ٢٦ ديسمبر ٢٠٢١

التقارير

- تقرير جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بليبيا, إحصائيات شهر مايو ٢٠٢٥م.
- تقرير ديوان المحاسبة الليبي لعام ٢٠٢٢م.
- تقرير مصرف ليبيا المركزي لعام ٢٠٢٣م.
- تقرير وزارة المالية الليبية لعام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م.
- تقرير رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار, الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤. منشور بموقع وكالة الأنباء الليبية.
- تقرير المركز الإحصائي الليبي لنفقات التنمية, ٢٠٢٣م.
- تقرير مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، جنيف، سويسرا، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، ٢٠١٤.
- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء, لمحة إحصائية مصر ٢٠٢٢, إصدار يونيو ٢٠٢٢م.

المواقع الإلكترونية

- https://www.lana.gov.ly.visitedon24/8/2025.
- https://www.capmas.gov.eg. Visited on 20/8/2025 .
- https//:www.knoema.com.visited on 10/8/2025.

المراجع الإنجليزية

- Abdulie Salah , Re-riding the narrative the informal economy in the context economy development in sud – Saharaa Africa ,Coventry Business School. University Coventry ,UK .2015.
- Granger ,C,"Spurious Regressions in Econometrics" .J ,Econometrics 2. 1974.
- Gutman ,Pierre , The subterranean Economy ,Fin analysts Journal, Vol 3 , 1997.
- Warwick Mckibbin and Roshen Fernando, The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19, Seven Scenarios, 2 March 2020.
- World Bank Group, Fighting Corruption through Collective Action, A Guide for the Business Community, International Bank for Reconstruction and Development, 2008.

المراجع الفرنسية

- David et J,Michaud ,La Prevision, approche empirique dune method statisyique, Paris, Masson, 1989.
- Regls Barbonnals, Econometric , 2 edtition, Dunod, Paris, 2001.